مسسؤولون يشمعرون بان هواتفهم مراقبة

نتنانتيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

محامي الشيطان

ذهب ملايين العراقيين غير مرة الى مراكز الانتخاب، متحدين الإرهاب والإرهابيين، ليس من أجل التسلية أو تزجية وقت الفراغ، وانما لاختيار من اعتقدوا انهم الأصلح لتمثيلهم في البرلمان الذي تنحصر واجباته فى تشريع القوانين الملبية لاحتياجاتهم والميسّرة لحياتهم، وفي مراقبة أداء السلطة التنفيذية لضمان قيامها بواجباتها المحددة في الدستور على

هذا الدستور لم ينصّ في ديباجته أو أي مادة من مواده على أن من واجبات عضو البرلمان القيام بدور محامي الشيطان كما فعل النائب عن كتلة المواطن (التحالف الوطني) على شبر الذي أخذته الحمية على ابن حزبه الشيخ جلال الصغير ليدافع عن خطأ شنيع ارتكبه.

النائب شبر بدلا من أن يكرس وقته وجهده وكفاءته لمتابعة هموم ناخبيه التي لا عدّ لها و لا حصر، والسعى لأن تتبناها الهيئة التي يتمتع بعضويتها (مجلس النواب)، تفرغ للرد على منتقدي الصغير عن تصريحاته المشينة في حق ثاني قومية في البلاد وواحدة من أكبر القوميات المتآخية مع

الشيخ الصغير استعان في إحدى خطب صلاة الجمعة بالخزعبلات للتعبير عن موقف شوفينى وطائفي بغيض ضد الكرد اضطر إلى التراجع عنه لاحقاً نصف خطوة بالقول انه لم يقصد بخزعبلاته كرد العراق وانما كرد سوريا (كان ذلك في الواقع عذراً أقبح من فعل!). وقد أثار مضمون تلك الخطبة البائسة حفيظة العرب قبل الكرد. ومن الذين استهجنوا ما خطب به الصغير محافظ نينوى اثيل النجيفي الذي وصف خطبة الصغير بما تستحق، معتبرا انها كلام فارغ فيه إساءة الى الدين ولرجال الدين وفيه خوض كبير لصراعات طائفية يتعبن وقفها.

النائب شبر سعى الى مصادرة حق النجيفي وغيره في التعبير عن رأيهم في الخطبة المثيرة للقرف بالقول ان الصغير "عالم دين وعارف بأمور الدين<math>".

المعرفة بأمور الدين لا تمنح صاحبها حصانة أو عصمة، فرجل الدين خطَّاء كما أي إنسان آخر، وقد أخطأ الصغير خطأ كبيرا، وكان على أصحابه ومحازبيه أن يخدموه بمواجهته بخطئه ولومه عليه، لا بالدفاع عنه لكي يرتكب المزيد من الأخطاء.

قول النائب شبر في تصريح صحفي أمس بان "ما طرح من خلال الضجة الإعلامية الأخيرة (حول خطبة الصغير) فيها إساءة الى رموز دينية وشخصيات لها معرفة في مجال الدين والإسلام"، هو نوع من الترهيب والتكفير غير المقبول، وبخاصة من نائب من المفترض أن يمثل الشعب وليس فقط

النائب شبّر قدّم "نصيحة" الى السيد النجيفي بالقول "ان على السياسي مثل النجيفي أن يتفرغ الى قطاع السياسة وأن يطرح أفكارا سياسية جيدة لخدمة العملية السياسية". والواقع ان النائب شبر كان الأولى بان يُقدّم هذه النصيحة الى نفسه، فهو منتخب من الشعب لكي يتفرغ لشؤون النيابة وخدمة الناخبين، ولم يُنتخب للدفاع عن الشيطان.

هيئة الاتصالات تنفى تنصت المالكي على خصومه نفت هيئة الإعلام والاتصالات أمس الأحد ما نشرته بعض وسائل الاعلام عن ان الهيئة ذكرت بان أجهزة أمنية تابعة لرئيس

الوزراء نوري المالكي تتجسس على خصومه.

ونشرت وسائل اعلام أمس الأحد تقريرا جاء فيه "بعد أسبوعين من تقرير نشرته "الشرق الأوسط" عن عمليات التنصت في العراق، كشفت شبكة الاتصالات العراقية عن أن الأجهزة الأمنية العراقية التي يشرف عليها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تتنصت على هواتف عدد من المسؤولين العراقيين الذين ثبتت مشاركتهم في جهود سحب الثقة عنه في البرلمان".

□ بغداد/وائل نعمة

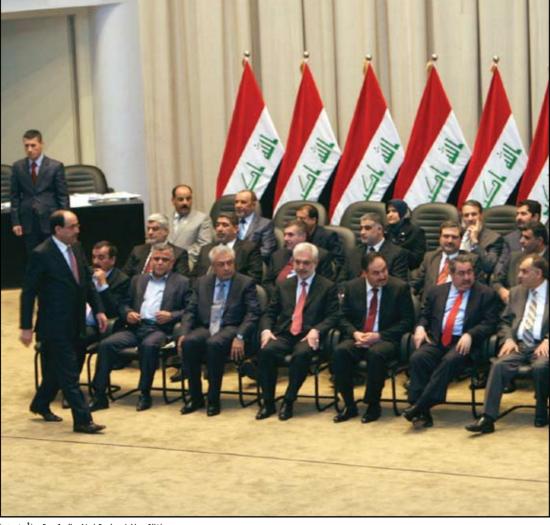
وتابعت وسائل اعلام "نقلت الشبكة، وهي هيئة مستقلة مسؤولة عن إجازة البث الإذاعى والقنوات التلفزيونية الفضائية وشركات الهاتف الجوال في العراق، عن مسؤول عراقي رفيع المستوى، أن الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية والدفاع ومديرية المضابرات العراقية تراقب تحركات معارضى رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يشرف على جميع هذه المؤسسات الأمنية والعسكرية وخاصة الموقعين على طلب سحب الثقة منه، ووصلت الأمور إلى حد التنصت على الهواتف والمكالمات التي يجرونها مع الأخرين".

الهيئة نفت الخبر الذي نشرته صحيفة الشرق الاوسط جملة وتفصيلا ،مؤكدة ان الاعلام يتناقل منذ فترة هذه الاخبار التي نؤكد بانها خالية من الصحة.

مجاهد ابو الهيل الناطق باسم الهيئة اكد يوم امس في اتصال مع "المدى" ان "الخبر المنشور يوم امس في صحيفة الشرق الاوسط غير صحيح"، متابعا "التنصت على المكالمات يحتاج الى اجراءات طويلة ومعقدة وليس من صلاحية اى جهة ان تتنصت على مكالمة هاتفية بدون مذكرة

وكانت شخصيات سياسية وحزبية أكدت ل"الشرق الأوسط" في تقرير نشرته في ٩ (اَبِ) الحالي، أن اتصالاتهم "مخترقة"، وذلك بعد تسريب شريط فيديو مؤخرا ورد أنه سجل بكاميرا خفية لزعيم القائمة العراقية إياد علاوي، وهو يتحدث قبل سنتين في مكتب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشيمي، عن لقائه المرجعين الشبيعيين أية الله على السيستاني وإستحق الفياض. وبدا واضحا من تصريحات قياديي القائمة العراقية أن الجهة المسؤولة عن تسريب الفيديو، على الأقل، هي ائتلاف دولة القانون، بزعامة

قرار منع السافرات يثير استغراب الأهالي وأصحاب المحال التجارية في الكاظمية



فيما رفض مستشار رئيس الوزراء الاعلامي على الموسىوي التعليق على الموضيوع ،مقللا من اهمية نشير هذه

الاخبار التي وصفها بالكاذبة.

الموسوي اعتير في تصريح يوم امس لـ"المدى " ان " القضايا التي يتداولها الاعلام منذ مدة تعتبر تشويها لصورة الحكومة ولرئيس الوزراء "،مؤكدا "بانها ﴿ هواتف المسؤولين . مبينا ان الجهات التي ا

بالمقابل يتهم النائب المستقل جواد البزوني جهات داخلية وخارجية في محاولة التنصت على هواتف النواب والمسؤولين في الحكومة العراقية.

قضايا مفتعلة وكاذبة ".

البزوني أكد في حديث لـ "المدى " بأنه يملك معلومات عن حدوث حالات تجسس على

المالكي اثناء جلسة اعلان الحكومة.. (أرشيف)

تقوم بالتجسس ربما تكون أمريكية او إسرائيلية فضلا عن جهات أخرى داخلية. ويتفق البزوني مع غيره في عدم استخدام شفرات " لان حياته طبيعية وليس لديه أسرار خطيرة يخاف ان يكتشفها احد.

فى حين ينتقد عضو لجنة الامن والدفاع حامد المطلك اللجوء الى هذه الأساليب في محاصرة المسؤولين والتحسس على

المطلك وهو عضو القائمة العراقية يؤكد لـ"المدى " بان لا شيء ملموسا عن وجود حالات تنصت على الهواتف. الجدير بالذكر أن الكثير من نواب يعتذرون

عن الإجابة عن بعض الأسئلة الحساسة بسبب علمهم بان تلفوناتهم مراقبة. ويؤكد احد المسؤولين في الحكومة لـ "المدى " انه لا يستطيع التحدث مع الصحافة بشكل مطلق لأنه يدرك تماما ولديه معلومات مؤكدة بأنه يتم التنصت على اتصالاته. كما يضطر المسؤول الذي فضل عدم ذكر

اسمه أحيانا في اتصالاته ان يستخدم هواتف خاصة يقول عنها "غير مراقبة"، والا في أكثر الأوقات يغلق الموبايل دون ان يرد على اسئلة الصحافة. مضيفا حتى الرسائل التي تبعث لي او التي ابعثها عبر الموبايل تتم قراءتها . متهما جهات-لم يسمها - بالوقوف وراء هذا الأسلوب ،مشددا على ان بعض الشخصيات غير العراقية في البلاد تجلب أنواع هواتف خاصة يكون اتصالها بالأقمار الاصطناعية بشكل مباشر ولا يمكن مراقبتها.

وكان وزير الاتصالات محمد علاوي ذكر خلال تصريح صحفي سابق إن أكثر من ٩٠٪ من مكالمات الأشخاص والمسؤولين فى الدولة العراقية مراقبة من قبل أكثر من جهة لم يحددها، مبينا أن مسألة المراقبة أصبحت سهلة، ولا تحتاج إلى أجهزة معقدة أو غالية. وأكد الوزير توفر معلومات لدى وزارته

تفيد بوجود حالات تنصت على هواتف المسؤولين، ويضيف "نحن متأكدون ١٠٠٪ من أن هواتف المسؤولين والأجهزة الأمنية مراقبة، من خلال أجهزة كشف التنصت التي استخدمناها، وخصوصا أجهزة المسؤولين الأمنيين مشيرا إلى وجود دول وجهات تستهدف هواتف المسؤولين، امتنع من ذكرها. وأوضح أن هناك جهات في الداخل أيضا تراقب

قالوا إنهم يريدون تحويل المدينة إلى أفغانستان مصغرة

□ بغداد / اياد التميمي



أعلنت الحكومة المركزية والمحلية منع دخول النساء السافرات في عموم مدينة الكاظمية تلبية لطلب احد القادة الامنيين الذي كان قد حضر مجلس عزاء بمدينة الكاظمية واثناء تجواله بالمدينة شاهد امرأة غير محجبة فطلب منع دخول غير المحجبات إلى عموم مدينة الكاظمية واسواقها، وطالب باستحداث شرطة اطلق عليها اسم شرطة الاداب لمتابعة الظواهر السلبية في مدينة الكاظمية سواء للنساء والرجال الذين "لا تتناسب ملابسهم او قصات شعرهم مع اعراف

الاسلام".

وكانت المدينة تسمح بتجوال النساء المتبرجات والتبضع في اسواقها عدا نقطة التفتيش الاخيرة التي تكون قريبة من الصحن الكاظمي حيث تجبر النسوة على ارتداء عباءة الرأس ومسح الماكياج $^{''}$.

مسبؤول الثقافة والاعلام في الصحن الكاظمي عامر عزيز الانباري طالب مجلس محافظة بغداد بوضع "خطة مدروسة لتطبيق القرار كون الامر حساسا ويدخل ضمن قطع أرزاق المحال التجارية وغيرها من الامور التي قد تؤثر على المدينة".

الانباري قال في تصريح للمدى امس "ان على الزائرين ان يحترموا مدينة الكاظمية كونها من المدن المقدسة وان يعدوا العدة

لحرمة هذا المكان".

الناس اولا قبل منعهم خصوصا مجلس محافظة بغداد، داعيا الى "اتخاذ خطة محكمة ومدروسية لان الامر له تداعيات كثدرة منها تقييد الحريات والتأثير على اصبحاب المحال التجارية فسيقل عدد المتبضعات إذا طبق القرار".

الأنباري أضاف "ان على شرطة الاداب

ومجلس محافظة بغداد ان يبينوا للزائرين المناطق التي يمنع التواجد بها من غير عباءة الرأس وان يحدد ما إذا كان هذا القرار سيقتصر على المدينة القديمة أي العتبة الكاظيمة أم سيشمل الكاظمية كلها بشكل عام". مؤكدا "ان العتبة الكاظمية غير مسوؤلة عن هذا القرار وانه حاء تليية لأوامر قادة امنين، بالإضافة الى محلس محافظة بغداد والقوات المسؤولة على حماية العتبة الكاظمية".

من جانبة رحب خطيب وامام جامع الحسن فى مدينة الصدر الشيخ عباس الساعدي بخطوة منع التبرج في عموم مدينة الكاظمية معتبرا ان "لحرمة الامامين مكانة عظيمة ويجب ان تحترم بشتى الحالات". وعن المشاكل التي يمكن ان يتعرض لها رجال الشرطة خلال تطبيق القرار، قال الساعدي للمدى "على رجال الامن ان يكونوا اكثر مرونة مع الناس ويجب

محاورتهم بمنطقهم البسيط لا ان يتخذوا

اساليب الردع القاسية، منتقدا بعض

التصرفات التي قام بها احد رجال شرطة

الاداب بضرب امرأة كونها امتنعت عن الخروج من المدينة". وطالب الساعدي بإصدار غرامات مالية او عقوبات حبس على كل من لم يطبق هذا

احد منتسبى شرطة الأداب رفض الكشف عن اسمه اكد ان القرار لم يقتصر على النساء بل

اثناء تواجدهم فيها بارتداء الملابس اللائقة ان هناك تعليمات على الشباب الذين يرتدون الامر اصبح صعبا جدا وانا شخصيا أتي ملابس غير لائقة لهذا المكان كـ "البرمودة" والتبشيرتات الضيقة "البدي" فضلا عن وطالب الانباري الجهات المسؤولة بحث قصات الشعر الشيابية الرائحة.

واضاف للمدى قائلا "ان من بين المشاكل التي نواجهها في هذه الايام اعتراض ذوى النساء على عدم دخولهن المدينة، مستدلا بحادثة وقعت قبل ايام حيث قال ان زوج احدى النساء لم يوافق على ارتداء زوجته عباءة الرأس مؤكدا انه لم ينو زيارة المرقد بل جاء للتبضع فقط، الحادثة انتهت بحجز زوج المرأة لمدة ٦ ساعات بعد ان تشاجر وتبادل الشتائم" .

الى ذلك انتقد اصمحاب المحال التجارية وبعض المواطنين هذا القرار معتبرين انه يدخل في اطار تقييد الحريات الشخصية. وقال حيدر الطويل وهو صاحب محل لبيع الإلىسية "أن هذا القرار قلل من ارز اقنا كثيرا، حيث ان لدينا زبائن من طوائف واديان لا يسمح لهن بالدخول الى المدينة كونهن لا

يرتدين الحجاب او عباءة الرأس". واضاف الطويل للمدى "ان اغلب اصحاب المحلات يعتزمون بيع محلاتهم والانتقال الى مناطق اخرى لا تقيد حريات الانسان لا بملبس ولا باشياء اخرى".

بالمقابل قال على كاظم ٣٧ سنة وهو احد سكان مدينة الكاظمية للمدى "ان هذا الاجراء جائر بحق حقوق وحريات الانسان" معتبرا "ان قدسية المكان محترمة و مصانة داخل الصحن الكاظمي".

واتهم كاظم بعض المسؤولين "انهم يريدون ان يحولوا مدينة الكاظمية الى افغانستان مصغرة بإملائهم قرارات وقوانين تخالف كل الشرائع الدينية"، موضحا "ان الدين الاسلامي سمح ولا يجبر احدا على ارتداء ملبس معين"، مشيرا الى "ان ما تعلمناه من رسولنا هو ان الدين الاخلاق لا فرض قوانين لباس موحد".

رسل البالغة من العمر ٢٧ سنة قالت "ان

الى زيارة الامام موسى الكاظم باستمرار واجلب معى في حقيبتي عباءة للرأس كي ارتديها فور وصولى إلى العتبة الكاظمية احتراما لهذا المكان، لكننى فوجئت حينما منعوني من الدخول الى المدينة بحجة تبرجى، فأجبرونى على شراء عباءة ومن ثم سمحوا لي بالدخول"، منتقدة هذا

القوانين يحاول ان يضع حاجزا بيننا وبين رموزنا المقدسة كالإمام موسى الكاظم ومحمد الجواد". ابو على يسكن مدينة الصدر قال "أن هذه

الإجراء بالقول "أن من يقوم بإصدار هذه

الخطوة جيدة الا انها جاءت متأخرة بعض الشبيء وعلى رجال الدين تعميمها في جميع العتبات المقدسة مثل كربلاء والنجف وسامراء وغيرها من الاماكن الدينية". واضاف ابو على "ان ديننا هو دين الاسلام

وكما لعادات الأخرين حرية فنحن كمسلمين نطالب بان تكون لنا حرية في منع مظاهر غير ملائمة لأعرافنا وقيمنا الإسلامية". مضيفاً "ان الكاظمية واماكن مقدسة اخرى اصبحت عرضة للانتقادات من قبل الناس كونها اصبحت اماكن للقاءات الغرامية

سندس وهي موظفة في احدى الدوائر الحكومية وتسكن مدينة الكاظمية قالت انها تواجه صعوبة في الدخول والخروج الي المدينة بسبب التشدد الامنى الذي تفرضه شرطة الاداب في الايام الماضية".

وغير الشرعية".

واضافت "نستغرب من التعامل معنا بهذه الطريقة ونحن من اهالي المنطقة حيث اجبرنا على جلب عباءة للرأس كي ندخل ونخرج بها من الكاظمية تلافيا لاية معوقات نواجهها من رجال الامن".

ورفعت لافتات داخل مدينة الكاظمية تحذر من دخول النساء السافرات بالاضافة الى الشباب غير الملتزمين بملابسهم متوعدة إياهم بعقوبات اذا لم يطبقوا هذا القرار".

لعدم وجود نظام داخلي لمجلس الوزراء قانونيون: عمل الوزراء على الدستور والديمقراطية

🗆 بغداد / المدى برس

يعمل مجلس الوزراء من دون نظام داخلي منذ سنوات رغم ان الدستور ألزم المجلس على اقرار نظامه الداخلي في كل دورة انتخابية.

قانونيون عدوا الامر تجاوزا على الدستور وعدم احترام للديمقر اطية ، في حين اعتبره سياسيون و إحدا من المشاكل التى أدت الى تفاقم الأزمة السياسية في البلاد. فيما قلل مصدر من داخل مجلس الوزراء من تأثير عدم إقرار نظام داخلى للمجلس لتنظيم العمل فيه.

الخبير القانوني "حسن شعبان" قال في حديث لـ"المدى برس": إن "الدستور ألزم مجلس الوزراء أن يضع له نظاما خاصا به لتنظيم سير العمل"، مشيرا الى أن "عدم اقرار نظام داخلي لمجلس الوزراء هو تجاوز على الدستور وعدم احترام للديمقراطية"، مطالبا المجلس "باقرار مشروع نظامه الداخلي بأقرب وقت ممكن"، مستغرباً من ان مؤسسة مثل مجلس الوزراء تتمتع بصلاحيات تنفيذية و اسعة لم تضع نظاما داخليا لها حتى الأن".

وتنص المادة الخامسة والثمانون من الدستور على ان يضع مجلس الوزراء نظاما داخليا لتنظيم سير العمل

فيما قال النائب عن ائتلاف دولة القانون ["]على الشلاه["] في حديث لـ"المدى برس": إن "هناك لجنة مشكّلة داخل مجلس الوزراء تضم مختلف الكتل السياسية للنظر في كتابة مسودة النظام الداخلي للمجلس، لكنها مختلفة على بعض بنوده وغير منسجمة لذلك تأخرت في وضع الصيغة النهائية له"، مشيرا الى أن "هذا الاختلاف يتعلق في نواب رئيس مجلس الوزراء وصلاحياتهم".

وأضاف أن "الدستور لم يذكر وجود نواب لرئيس مجلس الوزراء لذلك من الصعب ان تحدد صلاحياتهم لأن هذا مخالف للدستور". حسب قوله.

وتابع أن "موضوع نواب رئيس مجلس الوزراء هو من ابرز أسباب تأخر اقرار النظام الداخلي للمجلس"، متهما كتلا سياسية "بعرقلة اقرار مسودة النظام الداخلي لمجلس

الوزراء لبقائه ذريعة لتحقيق مكاسب سياسية". وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك انتقد طريقة العمل الحكومي، وقال بعد أسابيع من تسلمه منصبه، في تعليق له على سؤال حول صلاحياته "لا اعرف صلاحياتي بالضبط والصلاحيات تؤخذ ولا تعطى من قبل رئيس مجلس الوزراء"، متهما المالكي "بتفرده بالسلطة"

وواصفا اياه "بالدكتاتور". ويشير الدستور في المادة ٨١ الى أن رئيس الجمهورية هو من يقوم مقام رئيس الوزراء في حال غيابه لأي سبب كان،

دون الاشارة الى منصب بعنوان نائب لرئيس الحكومة النائب عن القائمة العراقية كامل الدليمي قال في حديث لـ"المدى برس": إن "موضوع النظام الداخلي لمجلسِ الوزراء موضوع مهم لوضع الية عمل المجلس، مستغربا

وأضاف ان "الحكومة تشكلت على أساس التوافقات وعليها أن تضع نظامها الداخلي وفق هذه التوافقات"، نافيا علمه "بوجود لجنة وزارية تعمل على كتابة مسودة النظام الداخلي لمجلس الوزراء".

من ان الحكومة لم تنته حتى الأن من وضع الصيغة

وتابع ان "موضوع عدم اقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء هو واحد من الاسباب التي أدت الى تفاقم الأزمة السياسية في البلاد".

وكان ائتلاف العراقية قد طالب لأكثر من مرة بالاسراع في اقرار نظام داخلي لمجلس الوزراء، متهما رئيس الحكومة نوري المالكي "بعرقلة اقراره بغية التفرد بالقرارات التي تصدر من مجلس الوزراء".

فيما قال مصدر لـ "المدى برس" من داخل مجلس الوزراء: إن "المجلس يعمل وفق قواعد وأحكام سابقة وان جميع جلسات مجلس الوزراء مثبتة تحريريا". وأضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه أن "باستطاعة

مجلس النواب الاطلاع على الوزراء الذين صوتوا ولم يصوتوا على أي من القوانين والقرارات التي مررت في مجلس الوزراء في الفترة السابقة، مشيرا الى أن "جميع القرارات التي تصدر من المجلس يتم التصويت عليها بأغلبية أعضائه". المحلل السياسي ابراهيم الصميدعي قال في حديثه لـ"المدى برس"، "لا وجود لأي مؤسسة قانونية في دولة ديمقراطية بغير قانون وهذا القانون فيه مجموعة من القواعد والاحكام التي تنظم العمل في هذه المؤسسة ولكن ليس بالضرورة ان تكون ثابتة ولا مكتوبة اي قد تكون مرئية كما هو الحال في الدستور البريطاني معتبرا ان "المحاصصة الطائفية والسياسية هي واحدة من أسيات تأخر اقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء".

وكانت اتفاقية اربيل التى تمخض عنها تشكيل الحكومة الحالية قد تضمنت ضرورة اقرار نظام داخلي جديد لمجلس الوزراء في الجلسات الاولى لانعقاده".

AL - MADA

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم __

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ ىناء ١٤١ هاتف: ۲۱۷۸۸۰۹ . ۷۱۷۷۹۸۰

المدير العام

غادة العاملي

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:۸۲۷۲ أو ۷۳٦٦ هاتف: ۲۳۲۲۷۰ – ۲۳۲۲۲۲

عدنان حسين ___ علي حسين _

نائب رئيس التحرير

فاکس:۲۳۲۲۸۹ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تلىفاكس: ٢٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

سكرتير التحرير الفني

خالد خضير التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/

General Political Daily Issued by : Al – Mada **Establishment for Mass** Media. culture & Art

المدى للإعلام والثقافة والفنون

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة